الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
No. 3963 | الثلاثاء | 22 رمضان 1442 هـ | 4 مايو 2021 م | السنة الرابعة عشرة
www.alsabahpress.com Alsabah Media

أكد أن المواطن العادي لن يتأثر بضريبتي القيمة المضافة والانتقائية

حمادة: أسعار النفط لا تزال جيدة ولا داعي للقلق فيما يخص الرواتب

أكثر من 71 في المئة من الموازنة العامة للدولة يذهب إلى الرواتب والدعوم

الإصلاحات الاقتصادية يجب أن تركز على المجموعات الكبيرة في الإنفاق

وزير المالية خليفة حمادة

هناك نمو متزايد للميزانية العامة للدولة في ظل تذبذب أسعار النفط وانخفاض إيراداته

تذبذب سعر النفط في السنوات الماضية ساهم في عجوزات متكررة أدت إلى سحب السيولة الموجودة في الإحتياطي العام

لا قلق على الوضع المالي للدولة ولكن الوقت مناسب للبدء في عمليات الإصلاح وترشيد الإنفاق وتنويع مصادر الدخل

الوضع يتطلب مشاركة الجميع للوصول إلى الإصلاحات المنشودة حتى يتم التخطيط للمدى البعيد

اكد وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار الكويتي خليفة حمادة ان الوضع المالي للبلاد جيد والاهم تضافر كافة الجهود للبدء بالاصلاحات الاقتصادية والمالية للنهوض بالدولة.

واضاف الوزير حمادة ان "اقتصاد الكويت يعتمد بشكل اساسي على الإيرادات النفطية والاقتصاد المحلي يعتمد على الانفاق العام وان التوسع في الجهات الحكومية والهياكل يؤدي الى زيادة في الانفاق الحكومي".

وذكر ان اكثر من 71 في المئة من الموازنة العامة للدولة يذهب الى الرواتب والدعوم في حين يتوزع المتبقي على باقي بنود الموازنة العامة والانفاق الراسمالي.

وبين ان الإصلاحات الاقتصادية يجب ان تركز على المجموعات الكبيرة في الانفاق وان ترشيد الانفاق مهم جدا لاسيما انه خلال السنوات الماضية كان هناك نمو متزايد للميزانية العامة للدولة في ظل تذبذب أسعار النفط وانخفاض الإيرادات النفطية التي سببت عجزا في الميزانية.

وأشار إلى ان الكويت دولة رعوية وبالتالي تقدم العديد من الخدمات والسلع المدعومة وبأسعار مخفضة اقل من تكلفتها كنوع من الرعايةالخاصة بالمجتمع والافراد موضحا ان الدعوم في الوقت الراهن موجهة لكل افراد المجتمع ولا توجد فيها عدالة بغض النظر عن الدخل المالي لهؤلاء الافراد وبالتالي ليس من العدالة ان تعطى نفس الدعوم لكافة الافراد سواء المواطن البسيط او صاحب الدخل المرتفع.

وقال انه في ترشيد الانفاق تم مراعاة مستوى دخل الفرد مع ما يتلقاه من دعم وهذا نوع من أنواع العدالة ويوجه استهلاك السلع بالوجه الصحيح.

وعن أوجه الصرف في الميزانية العامة اوضح الوزير حمادة ان الميزانية العامة تشتمل على العديد من الأبواب والبنود واهمها المرتبات والدعوم والمصروفات المتعلقة بالمشتريات والانفاق الرأسمالي والتي تعتبر مشاريع للدولة.

واضاف "اريد توضيح مكونات المالية للدولة وهي الميزانية العامة وفيها الفائض والعجز المالي كما ان هناك صندوق الاحتياطي العام وصندوق الأجيال وفي السنوات الأخيرة كانت هناك عجوزات في الميزانية أدت الى سحب من الاحتياطي العام الذي يعتبر صندوقا او خزينة للدولة تجمع فيها الإيرادات النفطية ففي سنة الوفر يتم الإيداع وفي سنوات العجز يتم السحب منه لتوفير ميزانية".

وتابع ان "صندوق الأجيال القادمة عبارة عن استثمارات تدار من قبل الهيئة العامة للاستثمار ووفق القانون لا يجوز السحب منه واذا كان هناك رغبة في السحب يجب ان تتقدم بقانون لمجلس الأمة للسحب من هذا الحساب".

وقال حمادة ان هناك اختلالات في الانفاق الحكومي والنمو الكبير في الميزانية السنوية والشح في الإيرادات غير النفطية وهذه تحديات يجب ان نواجها ونجد لها حلولا.

وعن الاحتياطي العام قال حمادة انه الخزينة العامة للدولة التي تمول الميزانية العامة وتصب فيها كافة الإيرادات النفطية بعد استقطاع ما يخص حساب الأجيال القادمة وتوفر السيولة مشيرا الى ان إستراتيجية الاستثمار في هذا الاحتياطي العام قصيرة المدى وتختلف عن فلسفة احتياطي الأجيال ذي طابع الاستثمار طويل المدى.

وذكر ان تذبذب أسعار النفط في السنوات الماضية ساهم في عجوزات متكررة أدت الى سحب السيولة الموجودة في الاحتياطي العام لذلك لجأت الدولة الى ما يطلق عليه قانون الدين العام وهو ليس اقتراضا ماليا من البنوك انما هو اصدار سندات حكومية كأدوات مالية ذات قيمة مالية وربحية معينة تصدرها الدول لتوفير السيولة وتنشيط الحركة المالية في الدولة محليا وخارجيا.

واوضح انه في الدين العام يجب ان تصدر السندات حتى تتمكن الدولة من توفير السيولة لمواجهة الانفاق الموجود وهذا الأسلوب ليس من الإصلاحات الاقتصادية انما وسيلة لحين إتمام الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة ثم بعد ذلك يتم تمويل الميزانية من ضمن الإيرادات المحققة.

وأكد حمادة انه لا قلق على الوضع المالي للدولة فلا يزال متينا ولكن الوقت مناسب للبدء في عمليات الإصلاح وترشيد الانفاق وتنويع مصادر الدخل حتى يتم التخطيط للمدى البعيد". وبالنسبة الى تكلفة تأجيل اقساط القروض افاد الوزير حمادة ان تأجيل هذه الاقساط في المرحلة الأولى كانت مبادرة من البنوك اما فيما يتعلق بالقانون الأخير ستيم حساب كلفته بعد اغلاق باب التسجيل في طلبات الرغبة في التسجيل للتأجيل من قبل المواطنين).

وعن امكانية فرض الضرائب مستقبلا اضاف يخص الرواتب والأمور مستقرة ولكن الوضع يتطلب مشاركة الجميع للوصول الى الإصلاحات المنشودة وتنويع مصادر الدخل حتى يتم التخطيط للمدى البعيد". وبالنسبة الى تكلفة تأجيل اقساط القروض افاد الوزير حمادة ان تأجيل هذه الاقساط في المرحلة الأولى كانت مبادرة من البنوك اما فيما يتعلق بالقانون الأخير ستيم حساب كلفته بعد اغلاق باب التسجيل في طلبات الرغبة في التسجيل للتأجيل من قبل المواطنين).

وعن امكانية فرض الضرائب مستقبلا اضاف حمادة "لدينا قانون للضرائب تم التقدم بهما الى مجلس الامة في فترة سابقة ضمن اتفاقيات مجلس التعاون الخليجي كالضريبة الانتقائية التي تفرض على التبغ والمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة وضريبة القيمة المضافة وهما يختلفان اختلافا كليا عن ضريبة الدخل التي تعتبر مستبعدة تماما".

وأكد الى ان "المواطن العادي لن يشعر بضريبتي القيمة المضافة والانتقائية لانها تفرض على سلع ضارة اما في الصحة او البيئة او السلع ذات الطابع الكمالي كشراء سيارة قيمتها أكثر من 50 الف دينار".

وأوضح ان الإجراءات الضريبية ليست ضرائب إنما هي تبسيط وتحديث لمنظومة الضرائب في الدولة مثل الشركات الأجنبية او الزكاة لذلك ارتأينا وضعها بقانون حتى تعطي الدولة حجية في المطالبة ولكنها ليست ضريبة قائمة انما إجراءات.

ولفت الى عدم وجود ضرائب مباشرة على المواطن انما مجرد اتفاقيات مع دول مجلس التعاون الخليجي سواء في الضرائب الانتقائية او القيمة المضافة وهناك إجراءات الضريبة الموحدة وهي إجراءات تنظيمية.

وعن الخطة الملزمة للحكومة في الاستفادة من مشروعي السحب من احتياطي الأجيال القادمة والدين العام قال حمادة انه نتيجة لشح السيولة في الاحتياطي العام لجأت الدولة لقانونين تقدمت بهما الى مجلس الامة: الدين العام بإصدار سندات حكومية محلية اوعالمية كما تقدمت بقانون السحب المنتظم من احتياطي الأجيال القادمة وفقا لقيمة محددة.

واشار الى ان المذكرة الايضاحية اشترطت البدء في الاصلاحات الاقتصادية والمالية المطلوبة ومنها برنامج الاصلاح المالي والاقتصادي الذي تقدمت فيها الحكومة 2016 وتم تعديله في 2017 وفي 2019 ومن ثم تم ادراجه في برنامج عمل الحكومة الحالي وهو عبارةعن عدد من البرامج التي تحقق تنوع في الدخل وتقلل الانفاق والقدرة على استدامة الدولة في تقديم خدماتها.

«فيتش» تثبت تصنيفات «وربة» بنظرة مستقبلية سلبية

قامت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني بتاريخ 29 أبريل 2021، بتثبيت تصنيف بنك وربة الخاص بعجز المصدر عن السداد طويل الأجل عند (A+) مع نظرة مستقبلية سلبية، وتثبيت تصنيف الجدوى المالية للبنك عند (bb-).

وقال "وربة" في بيان للبورصة الكويتية، إن تصنيف البنك الخاص بعجز المصدر عن السداد طويل الأجل يستند إلى دعم دولة الكويت، فيما يعكس تصنيف الدعم عند "1" وتصنيف أرضية الدعم عند (A) وجهة نظر الوكالة بوجود احتمالات كبيرة جدا بأن يتم تقديم الدعم من قبل السلطات الكويتية إلى البنوك المحلية عند الحاجة.

ويتماشى تصنيف بنك وربة الخاص بتصنيف أرضية الدعم مع تصنيف وكالة فيتش للبنوك ذات الأهمية في النظام المصرفي بدولة الكويت.

أما تصنيف الوكالة لعجز المصدر قصير الأجل للبنك عند الفئة (F1) فيعكس المخاطر الائتمانية للطرف المقابل، حيث يعتبر جزء كبير من تمويل القطاع المصرفي الكويتي يرتبط بالحكومة، ومن المحتمل حدوث سيناريو الضغط على البنوك في وقت يكون فيه التصنيف السيادي للدولة نفسه يعاني نوعاً من الضغط وقد تحتاج هذه المصارف على الأرجح إلى الدعم.

بنك وربة

وفقاً لتقرير "فيتش"، يعكس تصنيف الجدوى المالية للبنك رسملة ورافعة ضيقة، وتعكس الجدوى المالية أيضاً حصة ضئيلة ولكنها متزايدة في السوق، ووجود مخاطر أكبر مقارنة بالمنافسين وضعف توليد رأسمالي داخلي، ونقاط ضعف في جودة الأصول، واعتماد كبير على التمويل ولكن يعتبر مستقر.

كانت "فيتش" قد قامت في منتصف شهر مارس الماضي، بإلغاء بنك وربة من مراقبة التصنيفات السلبية مع الإبقاء على التصنيفات الأخرى كما هي دون تغيير وعدم تأثر باقي التصنيفات الأخرى.

الجدير بالذكر أن أرباح البنك تراجعت 65.9% في العام الماضي؛ لتصل إلى 5.634 مليون دينار، مقابل أرباح عام 2019 البالغة 16.538 مليون دينار.

"العام" يرتفع 16.88 نقطة

مؤشرات البورصة تحافظ على لونها الأخضر

جلسة مرتفعة للبورصة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على ارتفاع مؤشر السوق العام 16ر88 نقطة ليبلغ مستوى 6180ر52 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر27 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 480ر4 مليون سهم تمت عبر 15642 صفقة نقدية بقيمة 62ر5 مليون دينار كويتي (نحو 193ر75 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 37ر44 نقطة ليبلغ مستوى 5222ر38 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر72 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 358ر2 مليون سهم تمت عبر 10815 صفقة نقدية بقيمة 28ر7 مليون دينار (نحو 88ر97 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 8ر3 نقطة ليبلغ مستوى 6679ر12 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر13 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 122ر2 مليون سهم تمت عبر 4827 صفقة نقدية بقيمة 33ر8 مليون دينار (نحو 104ر7 مليون دولار).

وارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو 39ر5 نقطة ليبلغ مستوى 5377ر32 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر74 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 237ر7 مليون سهم تمت عبر 6563 صفقة نقدية بقيمة 19ر7 مليون دينار (نحو 61ر07 مليون دولار).

وكانت شركات (استهلاكية) و(ثريا) و(الانماء) و(م الأعمال) الأكثر ارتفاعا أما شركات (صناعات) و(وطنية) و(خليج ب) و(انوفست) فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة في حين كانت شركات (تعليمية) و(صناعات) و(فنادق) و(بتروجلف) الأكثر انخفاضا.

«المركزي» يخصص سندات بـ240 مليون دينار

أعلن بنك الكويت المركزي بأنه قد تم تخصيص آخر إصدار لسندات وتوّرق البنك المركزي بقيمة إجمالية بلغت 240 مليون دينار كويتي.

وحسب بيان للمركزي الكويتي، فقد بلغ أجل الإصدار 3 أشهر، بمعدل عائد 1.125 %.

يُذكر أن السندات هي أداة دين تصدرها الحكومات للاقتراض وتلتزم الدولة بدفع قيمتها لمشتريها في تاريخ الاستحقاق مع فائدة.

أما التوريق فهو عملية تتيح للمؤسسات جمع مجموعة من أموال مستحقة لها أو ديون وتحويلها لأوراق مالية يمكن التداول عليها.